

KONSEP DAN HUKUM PERTUKARAN MATA UANG DALAM PANDANGAN EKONOMI ISLAM

Aspalinda, Yuana Tri Utomo

¹Perbankan Syariah, STEI Hamfara, Yogyakarta

²Manajemen Bisnis Syariah, STEI Hamfara, Yogyakarta

¹aspalindaruslan@gmail.com, ²yuanatriutomo@gmail.com

ABSTRAK

Transaksi mata uang (pertukaran) dalam buku fikih sangat sedikit, terbatas, termasuk juga dalam perdebatan para fuqoha'. Keterbatasan ini dapat dipahami, karena di masa lalu, ketika ulama' menulis kitab-kitab fikih, masalah jual beli mata uang ini tidak semenonjol masalah transaksi lainnya bahkan cenderung tidak ada. Di era kapitalisme ini, bahkan uang menjadi komoditas yang diperdagangkan. Tujuan penelitian ini untuk mengetahui konsep dan hukum dari transaksi mata uang (pertukaran) dalam pandangan Islam. Informasi diambil dari kitab-kitab fikih, terutama dari Nidzom Iqtishody Fil Islam dengan sumber pendukung dari buku-buku lain, dari artikel-artikel yang sudah publish di jurnal, bantuan dari internet, dan responden ahli ekonomi Islam kontemporer. Hasil penelitian ditemukan sejarah transaksi mata uang, konsep pertukaran, dan hukumnya dalam fikih Islam.

Kata Kunci: Transaksi mata uang, Kapitalisme, Ekonomi Islam

تجريد

المعاملات النقدية (الصرف) في كتاب الفقه قليلة جدا ومحدودة ، بما في ذلك في نقاش الفقوة. يمكن فهم هذا القيد ، لأنه في الماضي ، عندما كتب العلماء الكتب الفقهية ، لم تكن مشكلة شراء وبيع هذه العملة بارزة مثل مشاكل المعاملات الأخرى بل كانت تميل إلى أن تكون معدومة. في عصر الرأسمالية هذا ، حتى النقود أصبحت سلعة متداولة. الغرض من هذا البحث هو معرفة مفهوم وقانون المعاملات النقدية (الصرف) من وجهة نظر إسلامية. المعلومات مأخوذة من الكتب الفقهية، وخاصة من ندزوم اقتيشودي في الإسلام مع مصادر داعمة من كتب أخرى، ومن المقالات التي نشرت في المجلات، والمساعدة من الإنترنت، والمستجيبين من الاقتصاديين الإسلاميين المعاصرين. وجدت نتائج البحث تاريخ المعاملات العملية، ومفهوم الصرف، وقوانينها في الفقه الإسلامي .

الكلمات المفتاحية: معاملات العملات، الرأسمالية، الاقتصاد الإسلامي

PENDAHULUAN

الإسلام كدين رحيم للعلماء لا يهتم فقط بمشكلة العبودية ، ولكنه يولي أيضا اهتماما كبيرا لمشكلة المعاملات. تشرح العديد من آيات القرآن ، بل تعطي قيمة عالية جدا وإيجابية من الناحية القانونية لهذا المجال، خاصة تلك المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية. وذلك لأن نتائج الأنشطة الاقتصادية ينظر إليها في التعاليم الإسلامية على أنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بنعمة الله سبحانه وتعالى الممنوحة للبشرية (Dzuhayatin, 2020; Muhammad, 2018).

اليوم هناك أشكال مختلفة من المعاملات الاقتصادية المعاصرة، مثل تداول العملات (Haziq, 2023; Kahf, 2022). في هذا الصدد، كيف يجب فقه المعاملات على أسئلة مختلفة حول الأشكال المعاصرة للمعاملات الاقتصادية اليوم، مثل تداول العملات الذي لا تزال مناقشته في كتب الفقه الكلاسيكية عالمية للغاية. للوصول إلى هذا الفهم ، من الضروري توضيح وجهة نظر الشريعة الإسلامية بشأن تداول العملات ، والتي لا يزال وضعها القانوني موضع شك من حيث الشريعة الإسلامية. ربما لن تكون هذه التجارة مشكلة ، إذا كانت تحتوي في الممارسة العملية على حسن نية بحيث لا تضر الطرفين في تنفيذها. غالبا ما يتم تعريف مصطلح اقتصاد الشريعة في خطاب الفكر الاقتصادي الإسلامي المعاصر بأسماء مختلفة مختلفة. يسميه البعض مصطلح "الإقتصاد الإسلامي" أو "الإقتصاد الإلهي" أو "الإقتصاد القرآني". حتى أن هناك من يسميها اقتصاد "رحمة للعالمين". يظهر هذا الاختلاف في المصطلحات أيضا أن مصطلح "الاقتصاد الإسلامي" ليس اسما قياسيا في المصطلحات الإسلامية. الاقتصاد الإسلامي ليس نموذجا جديدا، على الرغم من أن الفكر الاقتصادي الإسلامي قد ظهر في السنوات الأخيرة في عدد من البلدان الإسلامية. ومع ذلك ، يمكن إرجاع الأفكار الاقتصادية الإسلامية إلى رسالة القرآن في القرن 7 . ووفقا لهذا الفهم، فإن الاقتصاد الإسلامي هو الأساس النظري لمعظم النظم الاقتصادية الغربية، وخاصة الرأسمالية الحديثة. المال هو أحد ركائز الاقتصاد. يسهل المال عملية تبادل السلع والخدمات. يجب أن تستخدم كل عملية إنتاج وتوزيع المال. ليس من المبالغة أن يلمح البعض إلى أن اختراع المال هو أحد الاكتشافات العظيمة التي حققها البشر. تاريخيا ، تم استخدام عملة الدينار والدرهم قبل وصول الإسلام. الدينار والدرهم هما عملتان للدفع معروفتان منذ فترة طويلة منذ زمن روما وبلاد فارس اللتين كانتا قوتين عظميين كبيرتين في ذلك الوقت. واستخدم العرب أيضا عملة الدينار والدرهم حتى وصول الإسلام.

في زمن النبي محمد، كانت العملات المستخدمة في المعاملات هي الدينار والدرهم. في الإسلام، يعرف هذان النوعان من العملات، وهما عملة الدينار المصنوعة من الذهب والدرهم المصنوع من الفضة. طوال حياته، لم يوص النبي محمد بأي تغييرات على العملة. استمر استخدام الدينار والدرهم في خلافة أبي بكر الصديق وبداية خلافة عمر بن خطاب. حتى خلافة عبد الملك بن مروان، أجرى إصلاحات مالية حيث تم استخدام الدينار والدرهم الإسلامي فقط في الخلافة. يعرف المال بأنه شيء يسميه البشر يمكن أن يجعل البضائع لها ثمن، وكمكافأة على الخدمات والخدمات، سواء في شكل عملات معدنية أم لا. مع المال، يمكن تقييم جميع السلع والشركات والخدمات.

المال هو معيار الاستخدام الموجود في السلع والطاقة. لقد أعطى الإسلام الحرية للبشر للتبادل باستخدام أي عنصر يحلو لهم. كل ما في الأمر أن تبادل السلع بوحدة معينة من المال قد أظهره الإسلام. المال هو مفهوم التدفق، أي أن النقود يجب أن تدور في الاقتصاد لاستخدامها في الأنشطة الإنتاجية التي تنتج السلع والخدمات. لتكون قادرا على استخدام الأموال أو تحويلها لإنتاج شيء ما، هناك حاجة إلى الخبرة في إنتاج السلع والخدمات. الصف هو معاملة تبادل بين عملتين مختلفتين. يمكن أيضا تعريف الصرف على أنه مبدأ شراء وبيع عملة بعملة مختلفة أخرى. التبادل هو عملية الحصول على البضائع المطلوبة من شخص ما من خلال تقديم مكافأة. معاملات البيع والشراء في شكل معاملات مالية تتم في السوق الدولية. بيع عملة ماثلة، أو تبادل العملة بالعملة الأجنبية، هو نشاط شريف يكون فيه نشاط الشرف هذا مباح. لأن الشرف هو تبادل الممتلكات مع الممتلكات الأخرى.

METODE PENELITIAN

تستخدم كتابة هذا المقال طريقة نوعية مع دراسة الأدب. وفي الوقت نفسه، فإن النهج المستخدم هو التحليل الوصفي مع معلومات حول المشكلة في الدراسة. يستخدم المؤلفون مصادر القراءة مثل الكتب والمجلات والمقالات والأخبار والمواد المكتوبة الأخرى. ثم بعد جمع المعلومات من المصادر المختلفة المذكورة، يمكن استنتاجها وإعادة صياغتها وتطويرها في هذه الكتابة. يتم إنشاء تحليل المعلومات من خلال التقنية المنهجية لأدبيات المراجعة القصيرة مع التفسير المتعلق بمفهوم الصرف.

HASIL DAN PEMBAHASAN

وجدت نتائج البحث تاريخ التعاملات العملية، ومفهوم الصرف، وقوانينها في الفقه الإسلامي. بدأ تاريخ المال مع فترة الدينار درهم أو الذهب و الفضة. في ذلك الوقت ، كان المال لا يزال وسيلة تبادل بحتة. ظهر صرف العملات وأصبح جدلا بين العلماء بعد عدم استقرار سعر صرف الذهب و الفضة خلال سلطنة المماليك ، بسبب الظروف السياسية ، خاصة في عهد ناصر محمد بن القلمون في عهد الإمام بن تيمية. ومع ذلك، لم تدم هذه الحالة طويلا لأنها يمكن أن تستقر تلقائيا بعد عودة الظروف السياسية العادية. في فترة ما بعد هدم الخلافة العثمانية، أصبح المال سلعة تسببت في تبادل العملات غير المؤكدة. اليوم هناك أشكال مختلفة من المعاملات الاقتصادية المعاصرة ، مثل تداول العملات. في هذه الحالة، كيف يجب الفقه الإسلامي على أسئلة مختلفة حول الأشكال المعاصرة للمعاملات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بهذه المعاملات العملية. لا يزال تداول العملات، الذي تمت مناقشته في كتب الفقه الكلاسيكية، عالميا للغاية. ولتحقيق هذا الفهم لا بد من توضيح آراء الشريعة الإسلامية حول تداول العملات التي تعتبر وضعها القانوني حرام لاحتوائها على الربا.

يعرف صرف العملات الأجنبية باللغة الإنجليزية باسم الصراف أو الصرف الأجنبي (الفوركس). في قاموس المنجد في اللغة يذكر أن الشرف يعني بيع المال مقابل أموال أخرى. لغويا ، صرف العملات الأجنبية أو الشرف يعني الزيدة (إضافية) ، أو التبادل ، أو التجنب ، أو معاملات البيع والشراء. يفهم أيضا في بعض الأحيان أن الصرف مشتق من كلمة صرفا التي تعني الدفع مع الإضافة. في قاموس المصطلحات الفقهية ، يذكر أن *ba'i sharf* هو بيع العملة مقابل العملة (الذهب مقابل الذهب) (Hilman, 2017; Israil, 2011; Karkazis et al., 2018; Marshal, 2011; Rusydiana, 2021; Utomo, 2014). الصرف هو تبادل عملة بأخرى ، أو تبادل العملات ، بين عملة وأخرى. يتكون تبادل العملات أحيانا من: تبادل العملات مع العملات الأخرى المماثلة ، مثل تبادل الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، وتبادل العملات مع العملات الأخرى بأنواعها المختلفة ، مثل ، استبدال الذهب بالفضة ، أو الفضة بالذهب. يجب أن يكون تبادل العملات مع عملات أخرى من نفس النوع بنفس الوزن والنوع تماما ويجب ألا يبالغ على الإطلاق في قيمة إحداها على الأخرى. لأن هذا النوع من العمل هو الربا ، والقانون حرام ، مثل مبادلة الذهب بذهب آخر ، بما في ذلك تبادل الأوراق النقدية التي يمكن استبدال قيمتها بالذهب بالذهب. لذلك ، في هذا النوع من صرف العملات لا ينطبق.

تبادل العملات مع العملات الأخرى من أنواع مختلفة ، مثل تبادل الذهب للفضة ، وتبادل الجنيه بالدولار، والروبل بالفرنك ، هو موباه بشرط أن يتم تسليمهما على الفور. يسمى حساب أحدهما على الآخر سعر صرف العملة. لذا ، فإن سعر صرف العملة هو حساب التبادل بين عملتين من أنواع مختلفة. الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بصرف العملات وسعر صرف العملة ، هي أن الدول الإسلامية ستمارس دائما نظام النقود الذهبية. قد يصنع تنظيم الدولة الإسلامية نظامه النقدي الذهبي على شكل نظام معدني أو نظام أوراق نقدية بديل يحتوي على احتياطات من الذهب والفضة بنفس قيمة قيمتها الاسمية أو عملاتها المعدنية، من خلال وضع معايير معينة لا تختلف، أو من خلال عدم صنعها. الدول الإسلامية في الممارسة ملزمة بالالتزام بهذه القوانين. لأنه قانون الشريعة ، ومن هنا تظهر العديد من قوانين الشريعة الأخرى. لذلك ، يجب أن يكون صرف العملات المحلية بين العملات المتشابهة هو نفسه ، سواء في الوزن أو النوع ويجب عدم تجاوزه. يجب ألا تكون التبادلات الخارجية بين هذه العملات مختلفة على الإطلاق. وذلك لأن الشريعة الإسلامية هي نفسها، ولا تتغير.

أما بالنسبة لتبادل العملات بين نوعين مختلفين ، فقد يكون مبالغا فيه أو معادلا ، على سبيل المثال بين تبادل الذهب والفضة ، بشرط أن يتم تسليم الذهب والفضة مباشرة. في هذه الحالة ، لا يوجد فرق بين صرف العملات في الداخل والخارج. لأن الشريعة الإسلامية هي نفسها ولا تتغير. تبادل عملات الدول الإسلامية مع عملات الدول الأخرى غير قانوني. وبالمثل ، التبادل بين عملات الدول الإسلامية. كما يجوز الإفراط في تبادل العملتين ، لأن لهما أنواعا مختلفة. مع الشرط ، يجب أن يكون تبادل العملة نقدا ، وفقا لتبادل الذهب والفضة (Hasibuan et al., 2021; Ihwanudin et al., 2024; Israil, 2011; Siswanto et al., 2024; Syihab & Utomo, 2022; n.d.).

بيع عملة بعملة مماثلة ، أو بيع عملة بعملة أجنبية هو نشاط سمك القرش. لذلك ، Sharf هو تبادل الممتلكات مع الممتلكات الأخرى ، والتي هي في شكل الذهب والفضة ، كلاهما من نفس النوع وغير متشابهة بنفس الوزن والحجم وقد تكون مختلفة. يمكن أن تحدث ممارسة الشرف في النقود كما يحدث في تبادل الذهب والفضة. وذلك لأن خصائص الذهب والفضة يمكن أن تنطبق على هذه الأنواع من السلع ، وكلاهما عملات ، ولا يماثلان الذهب والفضة. ومع ذلك ، فإن هذا النوع من البضائع هو أحد السلعتين ، الذهب والفضة ، لأن نوع البضائع يعتمد على السلعتين ، وكلاهما يعتبر عملة.

لذلك ، فإن التبادل في نوع واحد من المال قانوني ، ولكن يجب أن تكون الشروط هي نفسها ؛ كل من النقد والبضائع على حد سواء هناك. الشيء نفسه ينطبق على التبادل بين نوعين من المال. القانون هو موبا. في الواقع ، لا توجد شروط يجب أن تكون هي نفسها أو حصرية بشكل متبادل ، ولكن النقد والسلع فقط هي نفسها. والدليل على إمكانية هذا التبادل هو الحديث الذي رواه الترمذي أعلاه ، وحديث عبادة بن شमित قال :

سمعت رسول الله صل الله عليه وسلم ينهى عن الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح الا سواء بسواء عينا بلعين فمن زاد أو ازداد فقد أربى . وبالتالي لا يجوز بيع الذهب بالفضة إلا نقدا. إذا انفصل كل من المشتري والبائع ، فقد وافق الاثنان على ذلك ، ثم تضررت حالة التبادل. النبي (صلى الله عليه وسلم) يحرم بيع الذهب بالمال عن طريق الائتمان ويحظر بيع البضائع التي لا وجود لها بما هو موجود. لذلك ، يجب على كل منهم تسليم بضائعهم لبعضهم البعض في مجموعة واحدة. إذا انفصل كل منهما ، قبل أن يسلم كل منهما لبعضهما البعض ، فإن التبادل يكون لاغيا لأن الشروط لم يتم الوفاء بها. إذا قام أحدهم بتسليمها ، فصل كل واحد ، ثم البضائع التي لم يتم تسليمها مع التعويض المستلم خاطئة ، في حين أن البضائع التي تم تسليمها مع التعويض المستلم لها وضع صالح. هذا لأن الفرق في المعاملات مسموح به (Aravik et al., 2021; Banking et al., 2014; Musa et al., 2021; Suretno, 2018; Thomas, 2005; Uddin, 2016; Ulum, 2017; Utomo et al., 2023; Witro, 2021).

من حيث المبدأ ، يسمح بممارسة البيع والشراء مثل الشرف في الإسلام بناء على كلام الله سبحانه وتعالى. في سورة البقرة الآية 275 "وقد شرع الله البيع والشراء والنهي عن الربا,,,,". بالإضافة إلى كلام الله أعلاه ، هناك العديد من الأحاديث النبوية المتعلقة بمعاملة الشرف ، بما في ذلك: حديث النبي عن البيهقي وابن ماجه عن أبي سعيد الخدري: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "إن البيع والشراء لا يكون إلا على أساس الرغبة (بين الطرفين)" (رواه البيهقي وابن ماجه، وصدقه ابن حبان).

حديث النبي رواه مسلم وأبو داود وترمذي والنسائي وابن ماجه ، مع نص مسلم عن عبيدة بن سامث النبي صلى الله عليه وسلم. قال: "الذهب بالذهب والفضة بالفضة والقمح بالقمح والآية بالآية والتمر بالتمر والملح بالملح (بشرط أن يجب) أن يكون واحدا ومن نفس النوع ونقدا. إذا كان النوع مختلفا ، فقم ببيعه كما تريد إذا تم نقدا ."

Hadith النبي عن مسلم الترمذي والنسائي وأبي داود وابن ماجه وأحمد عن عمر بن خطاب قال النبي صلى الله عليه وسلم: "شراء الذهب بالفضة ربا ما لم (يتم) نقدا". Hadith النبي عن مسلم عن أبي سعيد الخدري ، قال النبي صلى الله عليه وسلم: "لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا إذا كان متساويا (في القيمة) ولا تضيفوا بعضا إلى بعض. لا تبيع الفضة بالفضة إلا إذا كانت متساوية (القيمة) ولا تضيف بعضها على الآخر ؛ ولا تبيعوا الذهب والفضة التي ليست نقدا مقابل النقد". Hadith النبي عن مسلم عن براء بن عازب بن أرقم : "نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الفضة مع الذهب في المستحقات (لا نقدا).

الغرض من المتطلبات النقدية في عقد الشرف هذا هو تجنب وجود الغرر الوارد في فضل الربا. مع هذه المعاملة النقدية ، يتم فقدان الغرار في هذا الرصيف لأن وقت التسوية يتم في وقت iru نقدا. وفي الوقت نفسه ، يجب أن تكون العقود التي تكون أغراضها في شكل بضائع ، بالإضافة إلى فترة التسليم التي يجب صرفها ، هي نفسها من حيث الجودة والكمية. لذلك ، يجب أن يتم ذلك في وقت واحد (التقابلة) في إجراء معاملات الشرف.

لا تحدث ممارسة الشرف إلا في معاملات البيع والشراء ، حيث تجيز هذه الممارسة في الإسلام إذا كان بيع وشراء العملة يجب أن يكون خاليا من العناصر التالية ، وهي: أولا ، الربا. لتحليل ما إذا كان هناك عنصر الربا في بيع وشراء العملات أم لا ، فإن أول ما يجب فهمه هو أحكام الشريعة حول الربا بناء على Hadith النبي صلى الله عليه وسلم الذي يشرح ربا الفضل ، أي: "الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والنبذ بالنبذ ، والقمح بالقمح ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح يجب أن يكون هو نفسه ويتم تسليمه مباشرة (باستخدام اليدين / النقد). من يضيف أو يعطي الإضافة ، فهو في الحقيقة نفس الربا لمن يأخذه ويعطيه ".

ربا الفضل هو فائض إضافي من قرض مدفوع بشيء ، أي دفعة إضافية من قرض إلى قرض مقابل سلع مماثلة ، مثل القمح الذي يتم استبداله بالقمح أو الشعير بالشعير أو النبيذ بالنبيذ. وفي الوقت نفسه ، وفقا لأحمد بن عبد الرزاق في فتواه في البيع والشراء ، فإن ربا الفضل هو بيع مقياس من الطعام بمقياس مماثل من الطعام بإعطاء إضافة إلى واحد ، وبيع ميزان بمقياس وزن مماثل مع إضافة إلى أحدهما ، على سبيل المثال ، الذهب مع الذهب ، والفضة مع الفضة ، مع إضافة إلى واحد. جميع هذه الاتفاقيات ، وفقا لأفضل الرحمن ، تحتوي على عناصر من الضلع ، وبالتالي فإن

الرسول صلى الله عليه و سلم لا يقصر الضلع على معاملات الإقراض والاقتراض ، ولكن في جميع أشكال مبيعات المقايضة. يقول الله في القرآن صورة البقرة الآية 275: الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَنَّ اللَّهَ بَيَّعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ. و التفسير أولئك الذين تلقوا النهي من ربهم ثم استمروا في التوقف (عن الربا) ، ثم بالنسبة له ما أخذه أولا (قبل أن يأتي النهي) ؛ وعمله متروك لله. أولئك الذين يعودون (يأخذون الربا) ، فهم سكان الجحيم. يبقون فيه. وفيما يلي حديث عن نشاط الربا: عن جابر رضي الله عليه وسلم قال: لعن النبي صلى الله عليه وسلم أكلة الربا الذين دفعوا الربا، نعم، الذين سجلوا الربا سجلوا الربا وشخصين وشاهدين، وقال إنهم نفس الشيء (في ارتكاب الإثم). رواه الترمذي ومسنده أحمد) الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بصرف العملات هي أن الدول الإسلامية ستمارس دائما نظام النقود الذهبية. يجوز لدولة إسلامية أن تصنع نظامها النقدي الذهبي في شكل نظام نقود معدنية أو نظام أوراق نقدية بديلة يحتوي على احتياطات من الذهب والفضة بنفس قيمة قيمتها الاسمية أو معادنها ، من خلال وضع معايير معينة لا تختلف ، أو من خلال عدم صنعها. الدول الإسلامية في الممارسة ملزمة بالالتزام بهذه القوانين. لأنه قانون الشريعة ، ومن هنا تظهر العديد من قوانين الشريعة الأخرى. لذلك ، يجب أن يكون تبادل العملات في البلدان بين العملات من نفس النوع هو نفسه ، سواء في الوزن أو النوع ويجب عدم تجاوزه. يجب ألا يكون تبادل العملات الأجنبية بهذه الأموال مختلفا على الإطلاق. وذلك لأن الشريعة الإسلامية هي نفسها ولم تتغير.

KESIMPULAN

الصرف هو معاملة تبادل بين عملتين مختلفتين. يجب أن يكون تبادل العملات مع عملات أخرى من نفس النوع بنفس الوزن والنوع تماما ويجب ألا يبالغ على الإطلاق في قيمة إحداها على الأخرى. لأن هذا النوع من العمل هو الربا ، والقانون حرام. أما بالنسبة لتبادل العملات مع العملات الأخرى بأنواعها المختلفة ، مثل تبادل الذهب بالفضة ، وتبادل الجنيه بالدولار ، والروبل بالفرنك ، فإن القانون هو مباح بشرط أن يتم تسليمهما على الفور. لذلك ، فإن سعر صرف العملة بين عملة البلد والدول الأجنبية سيتبع العلاقة بين سعر صرف هذه العملات الأجنبية والسلع هناك. تعد معاملات بيع وشراء العملات واحدة من الأنشطة التجارية المهمة في دوران الاقتصاد العالمي ، لذلك هناك حاجة ماسة إلى معاملة بيع وشراء العملات هذه من أجل التشغيل السلس للتجارة الدولية.

في مبادئها الشرعية التي تستند إلى قواعد الشريعة الإسلامية ، يجوز ممارسة بيع وشراء العملات الأجنبية (الصرف) إذا تم تنفيذها على أساس الرغبة بين الطرفين ونقدا ، ويجب ألا يكون هناك إضافة بين البضائع من نفس النوع (الذهب إلى الذهب ، والفضة إلى الفضة). أما إذا كانت من أنواع مختلفة مثل الذهب مع الفضة أو بالعملة الحالية الروبية بالدولار أو العكس فيمكن استبدالها حسب سعر السوق مع ملاحظة أنه يجب أن يكون نقدا (فوريا). معاملات بيع وشراء العملة (الصرف) التي تحدث اليوم يتم إدخالها من قبل العديد من العناصر المحظورة في الأعمال الإسلامية ، مثل الغرار والميسر والربا والجهالة حيث تكون هذه العناصر ضارة جدا بأحد البيها.

DAFTAR PUSTAKA

- Aravik, H., Hamzani, A. I., & Khasanah, N. (2021). DARI KONSEP EKONOMI ISLAM SAMPAI URGENSI PELARANGAN RIBA; SEBUAH TAWARAN EKONOMI ISLAM TIMUR KURAN. *ISLAMIC BANKING: Jurnal Pemikiran Dan Pengembangan Perbankan Syariah*, 6(2), 215–232.
- Banking, I., December, F., Author, T., Reserved, A. R., & Doi, P. D. (2014). *Socio-Ethical Dimensions of Islamic Economy and Issue of Modern Interest and RIBA: An Analysis in the Light of the Economy of the Muslim World* Naseem Razi 12. 2(2), 27–42. <https://doi.org/10.15640/jibf.v2n2a3>
- Dzuhayatin, S. R. (2020). Islamism and nationalism among niqabis women in Egypt and Indonesia. *Indonesian Journal of Islam and Muslim Societies*, 10(1), 49–77. <https://doi.org/10.18326/ijims.v10i1.49-77>
- Hasibuan, S. W., Shiddieqy, H. A., Kamal, A. H., Sujono, R. I., Triyawan, A., Nasrudin, M. Z., Fajri, Wadud, A. M. A., Utomo, Y. T., Surepno, Muttaqin, Z., Misno, A., Asrofi, I., Rakhmawati, Adnir, F., & Mubarrok, U. S. (2021). SEJARAH PEMIKIRAN EKONOMI ISLAM. In A. Triyawan (Ed.), *Media Sain Indonesia* (1st ed.). Media Sain Indonesia. https://play.google.com/store/books/details/Sejarah_Pemikiran_Ekonomi_Islam?id=g2lUEAAAQBAJ&hl=en_US&gl=US

- Haziq, A. (2023). Koperasi Pembangunan Islam Malaysia , Membangun Ekosistem Baru : Sebuah Kajian Normatif Syirkah Islam. *JEBESH: Journal of Economics Business Ethics and Science of History*, 1(1), 1–12.
- Hilman, R. S. (2017). Ekonomi Islam Sebagai Solusi Krisis Ekonomi. *FALAH: Jurnal Ekonomi Syariah*, 2(2), 117. <https://doi.org/10.22219/jes.v2i2.5100>
- Ihwanudin, N., Alfinuri, N., Vientiany, D., Utomo, Y. T., Fauzi, U., Wicaksono, A. T. S., Muyassarrah, Pambekti, G. T., Syakur, R. R. F., & Herviani, S. (2024). *BUKU AJAR SISTEM EKONOMI ISLAM* (A. Syahputra (ed.)). Az-Zahra Media Society.
- Israil, S. (2011). KEBIJAKAN EKONOMI UMAR BIN KHATTAB. *Jurnal Manajemen Dan Akuntansi*, 12(April), 91–98.
- Kahf, M. (2022). *Ayat dan Hadits tentang Ekonomi*. Komite Nasional Ekonomi dan Keuangan Syariah (KNEKS). <https://www.syariahpedia.com/2019/12/ayat-dan-hadist-tentang-musyarakah.html>
- Karkazis, J., Baltos, G. C., & Balodis, J. (2018). How some seemingly moderate political elections results may redirect a state’s historical course, from the top down to the transformation of national growth and socio-cultural development patterns: Turkey’s political reforms over the last decades as an id. *Academic Journal of Interdisciplinary Studies*, 7(1), 119–128. <https://doi.org/10.2478/ajis-2018-0012>
- Marshal, A. (2011). The Principles of Eeconomics from the Online Library of Liberty. *Library*, 1936, 1–15.
- Muhammad. (2018). Al-Qur’an Mengantarkan Keluarga Islami Menuju Kesuksesan Dunia Akhirat. *Al-I’jaz: Jurnal Kewahyuan Islam*, 2(1), 61–77.
- Musa, H., Musova, Z., Natorin, V., LazaroIU, G., & Bod’a, M. (2021). Comparison of factors influencing liquidity of European Islamic and conventional banks. *Oeconomia Copernicana*, 12(2), 375–398. <https://doi.org/10.24136/OC.2021.013>
- Rusydiana, A. S. (2021). Bibliometric analysis of journals, authors, and topics related to COVID-19 and Islamic finance listed in the Dimensions database by Biblioshiny. *Science Editing*, 8(1), 72–78. <https://doi.org/10.6087/kcse.232>

- Siswanto, E., Hayati, A., Farhana, H., Andriani, S., Yulianto, A., Utomo, Y. T., Rahayu, T., Darlen, M. F., Musta'ana, Listiani, Sam, N. F., Trigunadi, A., & Wau, S. (2024). Buku Ajar Metode Penelitian Kualitatif. In A. Surachman & V. A. Rengganis (Eds.), *Eureka Media Aksara* (Pertama, Issue Juli). Eureka Media Aksara.
<https://repository.penerbiteureka.com/publications/571393/buku-ajar-metode-penelitian-kualitatif#cite>
- Suretno, S. (2018). Jual Beli Dalam Perspektif Al-Qur'an. *Ad Deenar: Jurnal Ekonomi Dan Bisnis Islam*, 2(01), 93. <https://doi.org/10.30868/ad.v2i01.240>
- Syihab, M. B., & Utomo, Y. T. (2022). Praktek Ekonomi Islam Umar Bin Khatab Sebagai Kepala Negara. *Humantech Jurnal Ilmiah Multi Disiplin Indoneisa*, 2(2), 549–558.
- Thomas, A. (2005). Interest in Islamic economics: Understanding riba. In *Interest in Islamic Economics: Understanding Riba*. <https://doi.org/10.4324/9780203481905>
- Uddin, M. A. (2016). Reemergence of Islamic Monetary Economics: A Review of Theory and Practice. Uddin, M. A. (2016). Reemergence of Islamic Monetary Economics: A Review of Theory and Practice. Munich Personal RePEc Archive, 72081, Paper No. 72081. *Munich Personal RePEc Archive*, 72081, Paper No. 72081.
- Ulum, M. (2017). Memahami Dasar Filosofis Hukum Ekonomi Islam Understanding the Philosophical. *Anil Islam Jurnal Kebudayaan Dan Ilmu Keislaman*, 10(1), 58–85. <https://jurnal.instika.ac.id/index.php/AnilIslam/article/view/28>
- Utomo, Y. T. (2014). Perbandingan Perdagangan Luar Negeri. *At-Tauzi*, 1–15.
- Utomo, Y. T., Hanafi, S. M., & Juliana, J. (2023). Financial System Stabilization in Islamic Economics Perspective. *Islamic Research: The International Journal of Islamic Civilization Studies*, 6(1), 63–68. <https://doi.org/10.47076/jkpis.v6i1.176>
- Witro, D. (2021). Nilai Wasathiyah dan Harkah dalam Hukum Ekonomi Syariah: Sebuah Pendekatan Filosofis Sikap dan Persepsi Bankir terhadap Bunga Bank. *Al-Huquq: Journal of Indonesian Islamic Economic Law*, 3(1), 14–33. <https://doi.org/10.19105/alhuquq.v3i1.4570>
- النظام الاقتصادي في الإسلام. (n.d.). الصمادي، ع. ا.

Hasbi Hasan, *Ekonomi Syariah dalam Politik Hukum Nasional* (dalam Majalah Mimbar Hukum dan Peradilan Nomor 68, Februari 2009), (Jakarta: PPHIMM, 2009), hlm. 117

Latifa M. Alqaoud dan Mervyn K. Lewis, 2001, *Perbankan Syariah, Prinsip, Praktek, Prospek*, Terjemahan oleh Burhan Wirasubrata, Serambi Ilmu Semesta, Jakarta, hlm. 30

Abdul Qadim Zallum, *Alamwal fi al-Daulati al-Khilafah* (Beirut: Darul Ilmi, 2004, cet 3) diterjemahkan oleh Ahmad S.dkk. *Sistem keuangan nnegara khilafah*, cet 3, HTI Presss, hlm. 243.

Sunarto Zulkifli, *Panduan Praktis Transaksi Perbankan Syariah* (Jakarta: Zikrul Hakim, cet 2, 2004), hlm. 45

Muhammad Syarif Chaudry, *Sistem Ekonomi Islam* (Jakarta: Kencana Prenada Media Group, 2012, cet 1), hlm. 113.

Taqiyuddin An-Nabani, *An-Nizham al-Iqtishadi fi al-Islam*.Terj: Redaksi al-Azhar press, *Sistem Ekonomi Islam* (Bogor: Al-Azhar Press, 2009), hlm. 44